الأنباء
الاثنين 11 ابريل 2011

الدقباسي وصل إلى الدوحة في زيارة تستغرق ثلاثة أيام

علي الدقباسي

وصل عضو مجلس الامة ورئيس البرلمان العربي النائب علي الدقباسي امس الى الدوحة في زيارة رسمية الى دولة قطر تستغرق ثلاثة ايام.

وكان في استقبال الدقباسي عضو مجلس الشورى القطري وعضو البرلمان العربي مبارك العلي وسفيرنا لدى قطر على سلمان الهيفي.

ويجري الدقباسي محادثات مع رئيس مجلس الشورى القطري مبارك الخليفي وعدد من المسؤولين القطريين.

يذكر ان البرلمان العربي كان قد زكى في جلسة طارئة في 21 مارس الماضي عضو مجلس الامة الكويتي وعضو البرلمان العربي النائب علي الدقباسي رئيسا له خلفا لليبية هدى بن عامر التي تم اعفاؤها من منصبها.

الخنفور يشكر سمو الأمير على دعم مربي الماشية بـ 19 مليون دينار

سعد الخنفور

عبر النائب سعد الخنفور عن خالص الشكر والتقدير لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد صاحب القلب الكبير والأيادي البيضاء على دعمه لأبنائه المربين بمبلغ 19 مليون دينار، مؤكدا ان هذا الأمر ليس بغريب على سموه صاحب العطاء اللامحدود ودعمه الدائم لأبناء البادية ومربي الماشية والإبل على وجه الخصوص، وذلك تقديرا منه للدور الكبير الذي يلعبه هؤلاء في تأمين البلاد من اللحوم وموازنة الأمور.

وقال الخنفور في تصريح له: «لقد أثلج صاحب السمو الأمير بقراره دعم الأعلاف صدور مربي الإبل والماشية بمثل هذا الدعم السخي المستحق من سمو الأمير لأبنائه الذين يعملون لتأمين الاكتفاء الذاتي من اللحوم في البلاد والمحافظة على عدم ارتفاع الأسعار في السوق المحلية»، مطالبا الحكومة بسرعة توجيه هذا الدعم لمستحقيه والعمل على تنفيذ توجيهات صاحب السمو الأمير في هذا الخصوص بأسرع وقت ممكن. وتمنى الخنفور صدور قرار عاجل للسماح للمربين خلال الفترة الحالية (شهري مارس وابريل) بالرعي في المناطق البرية التي تنعم به بلادنا.

الجسار لتطوير النظام الآلي في «الشؤون» لمتابعة صرف المساعدات الاجتماعية

د.سلوى الجسار

قدمت النائبة د.سلوى الجسار اقتراحا جاء فيه: يحظى المواطن الكويتي بالدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه مؤسسات الدولة بكامل قطاعاتها ولعل المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون من أهم الجوانب البارزة التي تدل على أهمية تأمين جميع مستلزمات الحياة لكل مواطن، ونظرا لأهمية وجود برنامج رقابي وفق أحدث الوسائل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة لتطوير النظام الآلي المطبق في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتسهيل المتابعة الرسمية في صرف المساعدات الاجتماعية لمستحقيها، ووضع آلية لتزويد ديوان المحاسبة بالبيانات من خلال العمل على ربط النظام الآلي للمساعدات الاجتماعية في وزارة الشؤون بمكتب ديوان المحاسبة والأقسام المختصة بوزارة الشؤون وجميع المؤسسات الخيرية التي تقع تحت إشراف وزارة الشؤون، على ان يربط النظام الآلي بالخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية ووزارة الصحة وجميع الجهات والمؤسسات الحكومية التي تمنح مساعدات مادية وفق القوانين المطبقة وذلك لضمان عدم التداخل في أوجه الصرف.

العمير: لجنة البيئة مكلفة من مجلس الأمة ولا تقبل وصاية من أحد

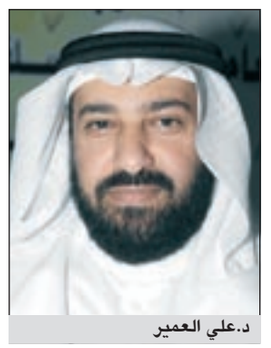
د.علي العمير

ردا على اعتراض النائب د.يوسف الزلزلة، على مناقشة لجنة البيئة والطاقة النووية البرلمانية لموضوع القانون النووي بعد كارثة اليابان النووية، قال رئيس اللجنة النائب د.علي العمير. اقول للزميل د.الزلزلة ان لجنة البيئة اشد حرصا على امن الوطن وسلامته.

وتابع العمير قائلا: واللجنة مكلفة من المجلس الموقر، ولا تقبل الوصاية من احد، لافتا الى ان اجتماع امس مع اعضاء اللجنة الوطنية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية جاء بعد كارثة اليابان واستشعارنا الخطر.

واضاف العمير: ونستغرب ان لجنة الطاقة النووية تعمل منذ 2009، ولم نسمع اعتراض من الزميل الا اليوم عندما اردنا بيان مخاوفنا واصرارنا الا نبدأ بشيء دون قانون يصدر من مجلس الامة. وكان الاجدر بالزميل بالزميل الحضور لاجتماع اللجنة وتسجيل تحفظه ومخاوفه.

بالتعاون مع «التربية» لقاء تمهيدي استعدادا للتصفية النهائية

الأمانة العامة تستعد لحفل تكريم المشاركين في مسابقة الدستور

أقام قطاع التطوير والتدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة بالتعاون مع وزارة التربية لقاء تمهيديا استعدادا للتصفية النهائية وحفل التكريم المزمعة إقامته اليوم، تحت رعاية نائب رئيس مجلس الأمة عبدالله الرومي بقاعة الاحتفالات الكبرى بمجلس الأمة، وستكون التصفية النهائية بين كل من ثانوية الشاهين - من التعليم الخاص - بنين، ثانوية أنس بن مالك بنين بمنطقة الفروانية التعليمية، ثانوية درة الهاشمية بنات بمنطقة الفروانية التعليمية، وثانوية عمرة بنت رواحة بنات بمنطقة الجهراء التعليمية.

جدير بالذكر ان هذا العام هو التاسع لمسابقة دستور الكويت على التوالي، ومحاور تلك المسابقة تتضمن موضوع الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، إضافة الى اللجان الدائمة والمؤقتة بالمجلس ومهام كل لجنة وذلك لما له من اهمية في نشر الوعي الديموقراطي وتأهيل الكوادر الطلابية ودعم مفهومي الولاء والانتماء.

ويعكس هذا اللقاء دور قطاع التطوير والتدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة في المساهمة في تنمية مهارات وقدرات شريحة كبيرة من المجتمع الطلابي، لما يمثلونه من عضد الأمة التي ستحمل على أكتافها نهضة المجتمع الكويتي.

حضر اللقاء كل من الامين العام المساعد لشؤون التطوير الإداري والتدريب عبدالعزيز الساعي، مدير إدارة التدريب مهدي المطيرات، والموجه العام لقسم الاجتماعيات بوزارة التربية عبدالعزيز العصفور، وعدد من موجهي وزارة التربية، وعدد من الطلبة المتأهلين للتصفية النهائية.

«الميزانيات» استكملت بحث ملاحظات «المحاسبة» على الحساب الختامي لـ «الصحة»

عدنان عبدالصمد

ضرورة تحصيل مستحقات الدولة وتزويد ديوان المحاسبة بكشف بالمستحقات على شركات التأمين

استكملت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بحث ملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية 2010/2009 لوزارة الصحة.

وبحضور وزير الصحة وفريق العمل المرافق وممثلين عن وزارة المالية وممثلين عن ديوان المحاسبة.

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة استكملت مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة ومنها ما يلي:

1 عدم قيام الوزارة بتحصيل إيرادات التأمين الصحي المستحق على شركات التأمين في المؤسسات العلاجية والتي بلغت 19,9 مليون دينار.

وأفادت الوزارة بأن عملية تحصيل ايرادات التأمين الصحي واجهت في البداية مشاكل في التسجيل والحصر ثم قامت الوزارة بحصر وتسجيل المستحقات على النظم المتكاملة الآلية، وصادرات الكفالات البنكية للشركات المتأخرة، وتحويل الشركات المدنية للنيابة العامة.

وشدد عبدالصمد على ضرورة تحصيل مستحقات الدولة، وتزويد ديوان المحاسبة بكشف بالمستحقات على شركات التأمين، ومتابعة الديوان لهذه الاجراءات حفاظا على المال العام.

2 ملاحظة تأخر المكاتب والأقسام الصحية بالخارج في إرسال مصروفاتها الشهرية الى الوزارة لمدد طويلة، مما ترتب عليه ارتباك الأعمال المالية والمحاسبية.

وافادت الوزارة بأنه تم اختيار ملحقين ماليين للمكاتب الصحية في الخارج وجار أخذ موافقات وزارة الخارجية وديوان الخدمة المدنية وأكد عبدالصمد على اتخاذ الوزارة الاجراءات اللازمة لتسوية مصروفات المكاتب والاقسام الصحية بالخارج بعد التثبت من صحتها أولا بأول وتحميل كل سنة مالية بما يخصها من مصروفات.

3 وتوقفت اللجنة كثيرا أمام الملاحظات التي شابت عمليات تنفيذ الرغبة الأميرية السامية لتوسعة بعض المستشفيات، وزيادة التكلفة الكلية من 14 مليون دينار الى 20 مليون دينار، وتأخر الانجاز، وكثرة الأوامر التغييرية.

وأفادت الوزارة بأن المشروع يهدف الى توسعة وصيانة وتجهيز المستشفيات وتشغيلها بسرعة.

وأكدت اللجنة على ضرورة تحري الدقة عند اعداد الدراسات للمشاريع وتكاليفها، والتقيد بالجداول الزمنية في التغيير والحصول على موافقة الجهات الرقابية في الأوامر التغييرية حفاظا على المال العام واستفادة المواطنين بالرعاية الصحية، وتزويد اللجنة بما تم في علاج هذه الملاحظة.

4 وأشار عبدالصمد الى المآخذ التي شابت الصرف على الميزانية المخصصة لمواجهة وباء انفلونزا الخنازير، وتنفيذ أعمال طباعة بمبلغ 122,6 ألف دينار، وصرف قيمة المطبوعات بمبلغ 173,5 ألف دينار دون إرفاق المستندات المؤيدة للصرف، وتجزئة كميات المستلزمات الطبية وتحميل ميزانية الوزارة بمبلغ 47,1 ألف دينار.

وافادت الوزارة بأن التعاقد تم بسرعة لتوفير الكميات المطلوبة في الوقت المناسب لمواجهة انتشار المرض وخطورته.

وأكدت اللجنة على التقيد بالشروط والمواصفات والحصول على موافقة الجهات الرقابية للجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

5 عدم قدرة الوزارة على تنظيم إجراءات الصرف وفق التعليمات المالية مما ترتب عليه ارتباك الأعمال المحاسبية وظهور الحسابات على غير حقيقتها ومنها ما يلي:

- قيد مبالغ تم احتسابها ضمن مخرجات النظم المتكاملة للخدمة المدنية عن مكافآت تدريب وتدريس بمبلغ 1,08 مليون دينار على غير النوع والبند المختص.
- صرف مبلغ 19,6 ألف دينار خصما على حساب العهد للمرتبات بالزيادة عن المبالغ المحسوبة عنها بالنظم المتكاملة ودون ارفاق المستندات الدالة على صحة الصرف.

وأفادت الوزارة بأن ذلك راجع إلى خلل في النظام المتكامل للخدمة، وجار التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وأشار عبدالصمد الى ان هذه الملاحظة متكررة لأكثر من سنة وذلك يعيق عمليات المتابعة والتدقيق وتقييم الأداء.

وطالب بتزويد ديوان المحاسبة بعقد النظام المتكامل مع ديوان الخدمة المدنية، والتكاليف التي تتحملها وزارة الصحة لتقديم هذه الخدمة، وبيان اسباب الخلل في النظام وإجراءات العلاج بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وتزويد اللجنة بما تم.

6 ملاحظة مآخذ شابت صرف مبالغ لشركة الخطوط الجوية الكويتية عن علاج مواطنين بالتشيك بمبلغ 1,15 مليون دينار للسنة المالية 2010/2009، حيث تم صرف هذا المبلغ دون الاستناد الى اتفاقية تحدد التزامات مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وحقوق الوزارة مما يصعب معه التأكد من صحة استحقاق المبالغ المصروفة.

وأفادت الوزارة بأن هذه الملاحظة عن السنتين 2006، 2007 وتم ايقاف هذا العقد وجار تسوية هذا الموضوع، واكدت اللجنة على تسوية المطالبات السابقة، وتزويد ديوان المحاسبة بالمستندات لتدقيقها.

7 صرف مبالغ عن قيمة اجهزة طبية تم توريدها للوزارة بمبلغ 8,4 ملايين قبل تجهيز اماكن تركيبها بالرغم من مسؤولية بعض الشركات عن بناء وتجهيز المباني المطلوب تركيب الاجهزة فيها مما يشير الى سوء التخطيط وعدم اتخاذ قرار الشراء في الوقت المناسب.

وشدد عبدالصمد على مراعاة عدم التعاقد على شراء الأجهزة الطبية إلا بعد التأكد من جاهزية أماكن التركيب، واتخاذ الوزارة للإجراءات اللازمة لعلاج هذه الظاهرة وعدم تكرارها.

8 تشكيل عدة لجان للقيام بأعمال تندرج تحت اختصاصات بعض الإدارات في الوزارة وصرف مكافآت بلغت 131,5 ألف دينار.

وطالب عبدالصمد بضرورة الحد من تشكيل هذه اللجان، وتفعيل وتنفيذ تعليمات ديوان الخدمة المدنية ووضع المعايير والضوابط للحد من هذه الظاهرة، وتزويد ديوان المحاسبة بما تم اتخاذه من اجراءات.

الموزري لمساواة ضباط «الدفاع» بنظرائهم في الشرطة والحرس

قدم النائب شعيب الموزري اقتراحا برغبة جاء فيه: لما كان قرار مجلس الوزراء رقم (2008/495) بشأن مكافأة الاستحقاق للعسكريين قد نص في البند رقم 2 منه على ان «معيار الاستحقاق: يطبق المعاش الاستثنائي من رتبة عقيد فما فوق»، ولما كان في تطبيق ذلك الشرط على الضباط المنتسبين الى وزارة الدفاع يؤدي الى نتيجة غير عادلة حيث يستفيد منه ضباط الشرطة والحرس الوطني رغم تساويهم في مدة خدمتهم مع نظرائهم من منتسبي وزارة الدفاع الذين لم يرقوا الى رتبة عقيد، وهي تفرقة لا محل لها عند تساوي مدة الخدمة، لذلك فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة لمساواة الضباط منتسبي وزارة الدفاع مع نظرائهم من ضباط الشرطة والحرس الوطني عند تساويهم في مدة الخدمة وذلك في شأنه تطبيق القرار (2008/495) دون النظر الى شرط الرتبة العسكرية.

.. ويسأل الروضان عن ملاحظات ديوان المحاسبة حول عقود الميكنة

شعيب الموزري

استئجار البرامج والتراخيص لمدة 6 أشهر على الرغم من سابق شرائها وتملكها بعقود سابقة

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان، وجاء السؤال كالتالي: بالإشارة الى ما أورده ديوان المحاسبة في تقاريره عن فحص الحساب الختامي لديوان الخدمة المدنية للسنة المالية 2010/2009 من ملاحظات مرتبطة بعقود الميكنة والنظم الآلية المتكاملة والمتعددة الأغراض والتي شابها الكثير من الملاحظات والمثالب تمثلت في الآتي: تكرار إبرام ديوان الخدمة المدنية لبعض عقود الميكنة والنظم الآلية بالأمر المباشر مع إحدى الشركات بعينها لتنفيذ بعض المشاريع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 37 لسنة 64 في شأن المناقصات العامة دون اللجوء الى نظام الممارسة أو المناقصة العامة بالتجاوز للحد الأعلى المحدد للشراء أو التوريد أو التكليف بأداء أعمال بالأمر المباشر.

ابرام بعض العقود بالأمر المباشر مع إحدى الشركات دون تحديد المواصفات والشروط الواجب الالتزام بها ضمانا لحسن التنفيذ والمحافظة على الحقوق التعاقدية للديوان.

تجزئة الأعمال لبعض العقود المبرمة للنأي بها عن الخضوع لرقابة ديوان المحاسبة المستبقة.

استئجار البرامج والتراخيص لمدة 6 أشهر على الرغم من سابق شرائها وتملكها بعقود سابقة.

ابرام العقود رغم خلو العروض المالية والفنية المقدمة من تفاصيل الأسعار.

سداد قيمة أجهزة تم التعاقد على شرائها وتسلمها والقيام بتخزينها بالمخازن دون الاستفادة منها أو استخدامها.

تحميل ميزانية الديوان بمبالغ دون مبرر نتيجة إلحاق العقود المبرمة بعقود أخرى إضافية كتمديد للعقود الأصلية.

التعاقد بالأمر المباشر لإجراء دراسات استشارية مع نفس المقاول أو المورد السابق الترسية عليه دون اللجوء لنظام الممارسة أو المناقصة ودون الاعلان في الجريدة الرسمية بما أضفى على هذا المورد نوعا من الاحتكار والاستحواذ.

صرف دفعات لبعض العقود لمن تمت الترسية عليه بناء على شهادة تنفيذ أو انجاز من المقاول دون وجود شهادة فحص أو تسلم لتلك الأعمال ودون التأكد من اجراءات الفحص والتركيب والتشغيل لتلك الأعمال.

ابرام العقود رغم خلو العروض المالية والفنية المقدمة بالعطاءات من بعض البيانات الأساسية الواجب توافرها.

ولقد جاءت تلك المخالفات الجسيمة التي تستوجب التوقف أمامها والسؤال عن اسبابها ودواعيها بما يستوجب استيضاح خطط وإجراءات الديوان نحو تحديد أسباب تلك المخالفات والاجراءات المتخذة لمنع تكرارها.

لذا يرجى الرد على ما يلي على ان يأتي الرد مدعما بالمستندات المرتبطة وذات الصلة:

1 ما عدد العقود التي ابرمها الديوان بشأن الميكنة والنظم الآلية المتكاملة منذ بدء العمل بتلك النظم وحتى الآن موزعة على السنوات المالية المختلفة وعلى الأغراض الأساسية لتلك العقود؟

يرجى موافاتنا بصورة من جميع العقود التي ابرمها الديوان ومرفق تقرير تفصيلي موضح به قيمة العقود والشركات التي تمت الترسية عليها والغرض الأساسي من ابرام العقد تفصيليا.

2 ما عدد وتفاصيل عقود الميكنة والنظم الآلية المتكاملة والأعمال المرتبطة بها التي ابرمها ديوان الخدمة خلال السنة المالية 2010/2009؟

3 ما أسباب لجوء الديوان لإبرام بعض عقود الميكنة والنظم الآلية المتكاملة والاستشارات المرتبطة بها بالأمر المباشر دون اتباع أنظمة الممارسة والمناقصة بالمخالفة لأحكام القانون 37 لسنة 64 بشأن المناقصات العامة ودون الاعلان عن تلك الأعمال بعيدا عن الشفافية والمساواة وضمانا للحصول على أفضل الأسعار؟

4 ما الأسباب والدواعي للجوء ديوان الخدمة الى تجزئة الصفقات للنأي بها عن النصاب الموجب للعرض على الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة؟

ما تفاصيل وقيمة تلك العقود والأغراض المبرمة لأجلها وتاريخ ابرام كل عقد على حدة؟

5 ما الأسباب والدواعي التي دفعت بديوان الخدمة المدنية لتكرار التعاقد مع شركة معينة بذاتها لأكثر من عشرات المرات خلال السنة المالية الواحدة؟

هل تم الاعلان عن تلك الأعمال بالجريدة الرسمية.

هل تم تلقي العروض من شركات مؤهلة ومصنفة لدى الديوان؟

ما قيمة العقود التي ابرمت مع الشركة المعنية خلال السنوات المالية منذ بدء العمل بالنظم الآلية وحتى نهاية السنة المالية 2010/2009؟

6 ما الاجراءات والضوابط الموضوعة لضمان سلامة إجراءات الفحص والتسلم للأعمال والتوريدات للأصناف المتعاقد عليها لتنفيذ أعمال ديوان الخدمة المدنية؟

ما الجهة المختصة بديوان الخدمة المدنية المسؤولة عن الشراء والعقود؟

هل تقوم تلك الجهة بإعداد تقارير متابعة دورية لتقييم أعمالها وتوضيح الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الأعمال؟ هل ورد في أي من تقارير المتابعة الدورية لتلك الجهة ان وجدت أي ملاحظات أو انتقادات لعقود الديوان المبرمة؟ أو تضمنت حدوث مخالفات أو تخطيا للقواعد والضوابط المنظمة لأعمالها أثناء التنفيذ؟ في ضوء ما أبرزه ديوان المحاسبة من تكرار حدوث المخالفات الجسيمة لتعاقدات ديوان الخدمة المدنية.

7 ما الاجراءات التصحيحية والاحترازية التي اتخذها ديوان الخدمة المدنية أو التي ينوي اتخاذها لتشخيص أسباب حدوث تلك المخالفات وتفادي أسبابها ومنع تكرارها؟

هل قام الديوان باتخاذ اجراءات تحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب في ارتكاب تلك المخالفات واستمرار تكرارها؟

في حالة الاجابة بنعم، ما الجزاءات التي تم توقيعها على المتسبب في ارتكاب تلك المخالفات الجسيمة يرجى موافاتنا بالقرارات التنفيذية لذلك.

في حالة الإجابة بالنفي، ما نتائج التحقيقات التي اجريت وما الصعوبات والمعوقات التي واجهت اتخاذ الاجراءات التصحيحية واجراءات محاسبة المتسبب عن تلك المخالفات الجسيمة ازاء تبين قيام الديوان بالترسية على مورد بعينه وابرام التعاقد معه بالأمر المباشر. ما عدد مرات التعاقد مع هذا المورد المعني خلال كل سنة مالية وما جملة المبالغ التي تم التعاقد معه عليها من سنة 2005 وحتى الآن؟

ما رأي الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية والفتوى والتشريع) في تكرار التعاقد مع مورد بعينه دون الاعلان في الجريدة الرسمية عن الأعمال محل التعاقد وابرام العقود بالأمر المباشر دون المناقصة العامة؟ يرجى سرعة موافاتنا بالردود مرفق بتقرير تفصيلي مدعم بالمستندات المرتبطة وذات الصلة، وصور من عقود الميكنة التي ابرمها ديوان الخدمة المدنية في شأن النظم الآلية المتكاملة وفروعها وصور من تحقيقات تحديد المسؤولين وإجراءات محاسبة المتسبب عن المخالفات.